أثر المقاطعة الاقتصادية في إسناد القضية الفلسطينية

أ.د.حذيفة عبود مهدي السامرائي
كلية الإمام الأعظم الجامعة – العراق
dr.huthaifa81@gmail.com
00964-770-261-9921

ملخص

تشهد القضية الفلسطينية منذ عقود صراعًا مستمرًا على الساحة الدولية، مع انتهاكات حقوق الإنسان والاستيطان الصهيوني المستمر في الأراضي الفلسطينية، وفي ظل حرب الإبادة التي يشنها جيش الاحتلال الإسرائيلي على قطاع غزة منذ السابع من أكتوبر 2023، أصبحت حملة مقاطعة المنتجات الصهيونية والدول الداعمة للاحتلال الصهيوني واحدة من الوسائل التي يلجأ إليها النشطاء والداعمون للقضية الفلسطينية في جميع أنحاء العالم، بهدف فرض ضغط اقتصادي على الكيان الصهيوني، لتحقيق التغيير المطلوب في سياستها تجاه الفلسطينيين. ويعدُّ الاقتصاد من أهم المجالات التي يمكن استعمالها في تحقيق التغيير والمساهمة في دعم القضايا العادلة وحقوق الإنسان، ومن بين الاستراتيجيات الفعّالة التي تتيح للأفراد والشعوب التعبير عن آرائهم والتأثير في السياسات والممارسات، تبرز المقاطعة الاقتصادية كأداة قوية وفعّالة. إن مفهوم المقاطعة الاقتصادية يتجلى في القيام بمقاطعة المنتجات أو الخدمات أو الشركات التي تمارس سياسات غير عادلة أو تنتهك حقوق الإنسان، بهدف فرض ضغط اقتصادي. ثقافة المقاطعة التجارية تحمل رسالة قوية للشركات، حيث يمكن أن تتسبب في خسائر مالية كبيرة للشركة المستهدفة، وبالتالي، يمكن أن تجبر الشركات على إعادة تقييم سياساتها وممارساتها لتلبية متطلبات المستهلكين وتوقعاتهم .وستتضمن الخطة المباحث الآتية: **المبحث الأول: مفهوم المقاطعة، وأهميتها ، وأهدافها. المبحث الثاني: دور الشعوب في نجاح المقاطعة الاقتصادية وأثر ذلك على دعم القضية الفلسطينية. المبحث الثالث: الحكم الشرعي للمقاطعة الاقتصادية.**

كلمات مفتاحية : مقاطعة ، فلسطين ، اقتصادي ، الحكم الشرعي

The Impact of the Economic Boycott on Supporting the Palestinian Cause

Prof. Dr. Huthaifa Abood Mahdi Al-Samarrai
Imam al-A'dham University College - Iraq
dr.huthaifa81@gmail.com
9921-261-770-00964

Abstract

The Palestinian cause has been the subject of an ongoing struggle on the international stage for decades, with human rights violations and ongoing Zionist settlement activity in the Palestinian territories. In light of the war of extermination waged by the Israeli occupation army on the Gaza Strip since October 7, 2023, the campaign to boycott Zionist products and countries that support the Zionist occupation has become one of the methods used by activists and supporters of the Palestinian cause around the world. This campaign aims to impose economic pressure on the Zionist entity to achieve the desired change in its policy toward the Palestinians. The economy is one of the most important areas that can be used to achieve change and contribute to supporting just causes and human rights. Among the effective strategies that enable individuals and

people to express their opinions and influence policies and practices, economic boycotts stand out as a powerful and effective tool. The concept of economic boycotts is manifested in boycotting products, services, or companies that practice unfair policies or violate human rights, with the aim of imposing economic pressure. The culture of commercial boycotts carries a powerful message for companies, as they can cause significant financial losses for the targeted company. Consequently, they can force companies to reevaluate their policies and practices to meet consumer demands and expectations. The plan will include the following topics: Topic One: The concept of boycotts, their importance, and their objectives. Topic Two: The role of people in the success of economic boycotts and their impact on supporting the Palestinian cause. Topic Three: The Shari'a ruling on economic boycotts.

Keywords: boycott, Palestine, economic, Shari'a rulings

المبحث الأول: مفهوم المقاطعة، وأهميتها ، وأهدافها.

أولاً: مفهوم المقاطعة الاقتصادية.

تعريف المقاطعة في اللغة:

المقاطعة في اللغة من الجذر قطع، وهو كما قال ابن فارس: "أصل صحيح واحد، يدل على صرمٍ وإبانة شيءٍ من شيءٍ"[1] ، فمرجع المقاطعة إلى الهجر وعدم الاتّصال والخنق، وقطعت الصديق قطيعةً هجرته، وقطعته عن حقّه منعته، وبينهما رحم قطعاء إذ لم توصل[2].

تعريف المقاطعة اصطلاحًا:

عرّف مصطلح المقاطعة في المعجم الوسيط بأنّه: "الامتناع عن معاملة الآخرين اقتصاديًّا أو اجتماعيًّا وفق نظام جماعي مرسوم"[3].

تعريف الاقتصاد في اللغة: الاقتصاد في اللغة يدلّ على: استقامة الطريق، وخلاف الإفراط، وهو ما بين الإسراف والتقتير، والتوسّط في الأمور[4].

تعريف الاقتصاد في اصطلاح الاقتصاديين: عرّفه الدكتور أحمد فهمي: "العلم بالقوانين التي تنظّم الثروة من حيث إنتاجها واستبدالها وتوزيعها واستهلاكها وصيانتها على وجه يسدّ حاجة الشعب والدولة"[5].

إذا هو دراسة كيف يمكن للمجتمعات أن تستعمل مواردها النادرة لإنتاج سلع قيمة وتوزيعها بين مختلف الأفراد.

تعريف المقاطعة الاقتصاديّة في اصطلاح الاقتصاديين:

---

(1) أحمد بن فارس القزويني، مقاييس اللغة، تحقيق: عبد السلام هارون (دار الفكر، 1399هـ)، 5 / 101.

(2) محمد بن يعقوب الفيروزآبادي، القاموس المحيط، تحقيق: مكتب تحقيق التراث في مؤسسة الرسالة بإشراف: محمد نعيم العرقسُوسي (لبنان: مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع، 1426هـ)، 1 / 753.

(3) إبراهيم مصطفى - أحمد الزيات - حامد عبد القادر - محمد النجار، المعجم الوسيط، (القاهرة: دار الدعوة)، 746/2.

(4) ابن منظور، لسان العرب، تحقيق: عبد الله علي الكبير- محمد أحمد حسب الله - هاشم محمد الشاذلي (القاهرة: دار المعارف)، 3642/5.

(5) عابد عبد الله السعدون، المقاطعة الاقتصادية تأصيلها الشرعي واقعها والمأمول لها (دار التابعين)، 23.

عرفت المقاطعة الاقتصادية في الموسوعة الاقتصادية بأنّها: "سحب كلّ العلاقات، ورفض التفاوض في أيّ معاملات تجارية"[6].
وعُرفت أنها: " اتفاق جمهور الشعب – المستهلك والمستورد والمنتج- على قطع صلة التعامل مع سلعة أو خدمة لدولة أو شركة تُسيء أو تُلحق الضرر به وبمبادئه ومقدساته"[7].

مفهوم المقاطعة الاقتصادية للكيان الصهيوني وداعميه:
المقاطعة الاقتصادية للكيان الصهيوني: هي إجراء فردي وجماعي بالامتناع عن أيّ تعامل تجاريّ مع الكيان الصهيوني وشركاته والشركات الداعمة له في أيّ مكان[8].

ثانياً: أهميّة المقاطعة، وبداية نشأتها تاريخياً:
تعدّ المقاطعة الاقتصادية، من أقوى أسلحة الضغط، فهي سلاح فعّال في مواجهة العدو الصهيوني وداعميه، وقد استعمل النبي ﷺ سلاح الحرب الاقتصادية مع يهودي بعد اعتدائه على المرأة المسلمة في سوق بني قينقاع حيث عاقبهم النبي ﷺ بالمقاطعة الاقتصاديّة ثم الحصار والإجلاء، فقد كان سوق بني قينقاع أكبر سوق في المدينة ولم يكن للمسلمين أيّ سوق فيها، فقام النبيّ ﷺ بإنشاء سوق إسلاميّة لأهل المدينة وجعلها في مكان مركزيّ بحيث تستقبل التجّار من خارج المدينة من الجهات كافّة في مكان واسع في طرف المدينة، فقد روي عن صالح بن كيسان قال: "ضرب رسول الله ﷺ في موضع النبيط، فقال: هذا سوقكم، فأقبل كعب بن الأشرف، فدخلها، وقطع أطنابها[9]، فقال ﷺ لا جرم، لأنقلنها إلى موضع هو أغيظ له من هذا، فنقلها إلى موضع سوق المدينة، ثمّ قال: هذا سوقكم، لا يحجر، ولا يضرب عليه الخراج"[10]
ومن الملاحظ هنا ما قام به كعب بن الأشرف وهو من زعماء يهود بني النضير من قطع أطناب خيمة السوق، حيث أدرك أن هذا السوق سيكون له أثر بالغ على أسواق يهود في المدينة حيث كانت أسواقهم وبشكل خاصّ سوق قينقاع هي الأسواق الوحيدة في المدينة، فقام النبيّ ﷺ بنقلها إلى مكان أغيظ له من المكان الأوّل، ثمّ يلاحظ أيضًا أنّ سوق المدينة الإسلاميّ كان سوقاً مفتوحًا لا يحجر ولا تفرض فيه أيّ ضرائب على التجّار، بعكس أسواق يهود، ممّا أدّى إلى كساد تجارة اليهود في المدينة المنوّرة [11].
وجاء في تاريخ الأمم مثل هذه النوعيّة من المقاطعة، مثل ما جرى بعد الحرب العالمية الثانية (1939 – 1945م) إذ امتنع كثير من الناس في أوروبا من شراء البضائع المصنّعة في ألمانيا، بسبب احتلالها لبلادهم، ومثل ما دعا له المهاتما غاندي بمقاطعة البضائع الأجنبيّة بإحراقها علنًا في بومباي ضمن سلسلة من أعمال الاحتجاج ضد الاستعمار البريطاني للهند، ومن أمثلة المقاطعة الاقتصاديّة: أنّ معظم الدول العربية كانت تقاطع الكيان الصهيوني بسبب احتلاله لأرض فلسطين المسلمة لا سيّما ما قام به الملك فيصل من استخدام سلاح المقاطعة الاقتصادية بشكل مؤثّر، في أعقاب حرب 1967م وحرب 1973م، فبعد يومين من نشوب الحرب الأولى، أعلن حظر البترول السعوديّ عن بريطانيا والولايات المتّحدة، وعلى إثر نشوب حرب 1973م تزعّم حركة الحظر البتروليّ الذي شمل دول الخليج، فكان لهذا الحظر أثره في توجيه المعركة.

---

[6] حسين عمر، الموسوعة الاقتصادية (دار الفكر)، 455.
[7] عرابي عبدالحي عرابي، المقاطعة الاقتصادية (مؤسسة السبيل ، الطبعة الأولى 2021م) 10.
[8] محمّد همام ملحم – أنس ممدوح الأنصاري، أحكام المقاطعة الاقتصاديّة للكيان الصهيونيّ وداعميه، مجلة المرقاة: العدد الحادي عشر، مجلد 11، 2023، 19.
[9] الطُّنُبُ: طُنُبُ الْخِيَامِ، وَهِيَ حِبَالُهَا الَّتِي تُشَدُّ بِهَا. أحمد بن فارس القزويني ، مقاييس اللغة، 3/ 426.
[10] أحمد بن علي المقريزي، إمتاع الأسماع بما للنبيّ من الأحوال والأموال والحفدة والمتاع، تحقيق: محمد عبد الحميد النميسي (بيروت: دار الكتب العلمية ، 1420 هـ) ، 9/ 362.
[11] ينظر: عرابي عبدالحي عرابي، المقاطعة الاقتصادية 22.

وقد كان للمقاطعة الاقتصادية للشركات الصهيونية أو الداعمة للصهاينة التي ابتدأت منذ ما بعد السابع من أكتوبر من العام 2024م بسبب الحرب على غزة أثر بالغ، فعلى سبيل المثال أعلنت شركة "ماكدونالدز" فشلها في تحقيق مبيعاتها المستهدفة لأوّل مرّة منذ 4 سنوات، وقد خسرت نحو 7 مليارات دولار من قيمتها في يوم واحد بعد إعلان مديرها المالي (إيان بوردن) عن استمرار تأثير المقاطعة في المنطقة العربية والعالم الإسلامي على المبيعات خلال العام الحالي، وتواصل شركة (ستاربكس) الأمريكية على سبيل المثال، خسائرها مع تزايد مخاوف المستثمرين بشأن تباطؤ المبيعات، بعد تكبدها خسائر بأكثر من 12 مليار دولار خلال 20 يومًا فقط.

وبينت حملة (بي دي إس)، أنّ حملات المقاطعة وسحب الاستثمارات أدّت سابقًا إلى إقدام شركات كبرى مثل (فيوليا) (**Veolia**)، و(أورانج) (**Orange**)، و(سي آر إتش) (**CRH**)، على إنهاء تورّطها في المشاريع الصهيونية كلّيًّا، كما أدّت إلى سحب مجموعة واسعة من المستثمرين لاستثماراتهم من الشركات الصهيونية، وكذلك من الشركات العالمية المتواطئة. ويتخوّف الاحتلال الصهيوني من توسّع حملات المقاطعة، حتى إنّ وزير الأمن العام والشؤون الاستراتيجيّة السابق (جلعاد أرادان) قال خلال كلمة ألقاها في مؤتمر لحزب اللكود عام 2017، إنّهم انتقلوا من "حالة الدفاع إلى الهجوم"[12]. فهذا كلّه يدلّ بشكل قطعيّ على كون سلاح المقاطعة من الأسلحة الفعّالة التي لها أثر بالغ على الكيان المحتل وداعميه.

ثالثاً: الأهداف الرئيسية للمقاطعة الاقتصادية للاحتلال الصهيوني[13].

تتمحور أهداف المقاطعة الاقتصادية حول تحقيق العدالة والمساواة ودعم القضايا العادلة وحقوق الإنسان. وتشمل الأهداف الرئيسية للمقاطعة الاقتصادية للاحتلال الصهيوني، الأمور التالية:

1. **القيام بالواجب؛** في ظل انحياز المجتمع الدولي لجانب الكيان الصهيوني، وضعف التأثير المباشر في نصرة المظلومين، وتأتي المقاطعة كوسيلة ناجعة في نصرة المظلومين.
2. **التعبير عن الاحتجاج السلمي:** تعتبر مقاطعة منتجات الاحتلال وداعميه وسيلة فعالة للتعبير عن الاحتجاج السلمي ضد الانتهاكات الإسرائيلية لحقوق الإنسان في الأراضي الفلسطينية المحتلة. وضد حرب الإبادة التي يقوم بها جيش الاحتلال الإسرائيلي ضد سكان قطاع غزة، ولذلك يمكن للأفراد والجماعات التعبير عن رفضهم للانتهاكات والجرائم الصهيونية من خلال عملية مقاطعة سلع ومنتجات الاحتلال وداعميه.
3. **فرض الضغط الاقتصادي:** تهدف حملات المقاطعة إلى فرض ضغط اقتصادي على الكيان الصهيوني وداعميه من خلال تقليل الطلب على منتجاتهم وخدماتهم في الأسواق الدولية. وبالتالي، يمكن أن تؤدي مقاطعة المنتجات الصهيونية إلى تكبيد الاقتصاد الصهيوني خسائر مالية كبيرة، مما قد يضطرها إلى إعادة النظر في سياستها.
4. **تشجيع التضامن الدولي:** تساهم حملات مقاطعة المنتجات الصهيونية وداعمي الاحتلال الصهيوني في تعزيز التضامن الدولي مع الشعب الفلسطيني وقضيتهم، وذلك عن طريق تحفيز الأفراد والمجتمعات والدول على دعم العدالة والحقوق الإنسانية في فلسطين.
5. **تعزيز الوعي العالمي:** تسهم مقاطعة منتجات الاحتلال وداعميه في زيادة الوعي العالمي بالقضية الفلسطينية وبجرائم وانتهاكات الاحتلال الصهيوني لحقوق الشعب الفلسطيني؛ مما يعزز التضامن العالمي مع القضية الأمر الذي قد يؤدي إلى زيادة الضغط الدولي على الكيان الصهيوني.

---

[12] ينظر: محمّد همام ملحم – أنس ممدوح الأنصاري، أحكام المقاطعة الاقتصاديّة للكيان الصهيونيّ وداعميه، 21. وعرابي عبدالحي عرابي، المقاطعة الاقتصادية 16.

[13] ينظر: تركي بن عبد الله بن فهد الرشودي، المقاطعة الاقتصادية وأحكامها في الفقه الإسلامي، (بحث تكميلي مقدم لنيل درجة الماجستير في الفقه المقارن بالمعهد العالي للقضاء قسم الفقه المقارن بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، للعام الجامعي1424 /1425هـ)، إشراف فضيلة الدكتور: محمد بن جبر الألفي.

6.**معاقبة المتورطين**: من خلال القيام بمقاطعة شاملة لشركاتهم الداعمة للاحتلال بالشكل الذي يؤدي لخسارتها، والعمل على إفشالها كإجراء عقابي لمنع الدعم والتأثير على الشركات الأخرى.
7.**دعم المنتج المحلي**: العمل على دعم المنتج المحلي والمنتجات الداعمة لفلسطين الأمر الذي يعود بالنفع على الإنتاج القومي للبلد [14].

المبحث الثاني
دور الشعوب في نجاح المقاطعة الاقتصادية وأثر ذلك على دعم القضية الفلسطينية

أولاً: دور الشعوب في المقاطعة:

الشعوب تلعب دورًا حاسمًا في نجاح المقاطعة الاقتصادية من خلال:
1.الوعي بالقضايا والمشاركة في الحملات المقاطعة:
إذ يعدّ الوعي بالقضايا والتحالف مع الحملات المقاطعة أمرًا حيويًا لنجاح هذه الحملات. يجب على الشعوب تعزيز الوعي بالمسائل الاجتماعية والسياسية والاقتصادية المرتبطة بالقضايا التي يتم المقاطعة من أجلها، والمشاركة بفاعلية في الحملات والفعاليات ذات الصلة.
2.التنظيم والتعاون المجتمعي:
يمكن للشعوب تحقيق نجاح المقاطعة الاقتصادية من خلال التنظيم والتعاون المجتمعي. يمكن للجماعات والمنظمات غير الحكومية والأفراد العمل معًا لتنظيم الحملات والحشود والمظاهرات وغيرها من الفعاليات التي تعزز الدعم للمقاطعة وتعكس قوة الضغط الاجتماعي.
3.استعمال وسائل الإعلام ووسائل التواصل الاجتماعي:
تلعب وسائل الإعلام ومنصات التواصل الاجتماعي دورًا هامًا في نشر الوعي وتعزيز الدعم للحملات المقاطعة. يمكن للشعوب استخدام هذه الوسائل لنشر الرسائل والتواصل مع الجمهور وتحفيز المشاركة في الحملات.
4.الاستجابة للدعوات إلى المقاطعة:
يجب على الشعوب استجابة الدعوات إلى المقاطعة والمشاركة الفعّالة فيها. عندما يتم الدعوة إلى مقاطعة منتجات أو شركات معينة، ينبغي على الأفراد والمجتمعات التحلي بالوعي والتصرف وفقًا للقيم والمبادئ التي يؤمنون بها[15].

ثانياً: نماذج على نجاحات المقاطعة:

هناك العديد من النماذج التي تظهر نجاح المقاطعة الاقتصادية في تحقيق التغيير ودعم القضايا العادلة. من بين هذه النماذج:
1. حركة المقاطعة في جنوب أفريقيا ضد نظام الفصل العنصري:
تعدّ حركة المقاطعة في جنوب أفريقيا ضد نظام الفصل العنصري واحدة من أبرز النماذج لنجاح المقاطعة الاقتصادية في تحقيق التغيير السياسي والاجتماعي. بدأت هذه الحركة في الخمسينيات والستينيات من القرن الماضي، وكانت تستهدف سياسات الفصل العنصري التي فرضتها الحكومة البيضاء السائدة آنذاك في جنوب أفريقيا. وتمتلك حركة المقاطعة في جنوب أفريقيا مجموعة متنوعة من الاستراتيجيات، بما في ذلك مقاطعة المنتجات والخدمات والشركات التي تدعم نظام الفصل العنصري،

[14] ينظر: المقاطعة الاقتصادية أداة فعالة في دعم وإسناد الشعب الفلسطيني، نشرة دورية تصدر عن تنسيقية مقاومة الصهيونية والتطبيع، والحملة العالمية لمقاطعة الاحتلال وداعميه. العدد 21.
[15] ينظر: المقاطعة الاقتصادية أداة فعالة في دعم وإسناد الشعب الفلسطيني، نشرة دورية تصدر عن تنسيقية مقاومة الصهيونية والتطبيع، والحملة العالمية لمقاطعة الاحتلال وداعميه. العدد 21.

وكذلك الحملات الدولية للتأثير على القرارات الدولية المتعلقة بالعزلة الدولية لجنوب أفريقيا. وبفضل هذه الحملات تم توجيه الضغط الاقتصادي والسياسي على حكومة جنوب أفريقيا والشركات التي تعمل معها؛ مما أدى في النهاية إلى إلغاء نظام الفصل العنصري وتحقيق المساواة العرقية والسياسية في البلاد، كما ساهمت في إسقاط هذا النظام الظالم وتحقيق العدالة والمساواة.

2. حركة مقاطعة العصيان المدني في الهند:

حركة مقاطعة العصيان المدني في الهند بقيادة مهاتما غاندي كانت حركة سلمية تهدف إلى مقاطعة السلطة الاستعمارية البريطانية والمنتجات البريطانية. بدأت الحركة في عام 1920م، كجزء من حملة للمطالبة بالاستقلال والتحرير من الاستعمار البريطاني. كما اعتمدت الحركة على استراتيجية المقاطعة الاقتصادية، حيث دعا غاندي الهنود إلى عدم شراء المنتجات البريطانية وتحديداً الملابس المصنوعة من القماش البريطاني. كانت هذه الحملة طريقة فعالة للتعبير عن الاحتجاج ضد الاستعمار وتعزيز الوحدة الوطنية. تجسدت قيادة غاندي وروح اللاعنفية في استراتيجية المقاطعة، حيث دعا الهنود إلى التضحية والتحلي بالصبر والاحتمال، وعدم الرد بالعنف على الاستعمار البريطاني. حققت حملة المقاطعة نجاحًا كبيرًا في جذب المشاركة الشعبية وتوحيد الهنود في مواجهة الاستعمار، وكان لها تأثير كبير على الاقتصاد البريطاني، حيث تراجعت مبيعات المنتجات البريطانية في الهند بشكل كبير. بالإضافة إلى ذلك، أثرت حملة المقاطعة على السلوك الاجتماعي والثقافي، حيث بدأ الهنود في صناعة ملابسهم الخاصة واستخدام القماش المحلي بدلاً من القماش البريطاني.

3. مقاطعة المنتجات الإسرائيلية في دعم القضية الفلسطينية، والتي نجحت في جذب الانتباه العالمي وتوجيه الضغط على الكيان الصهيوني لتغيير سياساته وممارساته.

4. حملة المقاطعة الدولية ضد شركات التبغ والتبغيات، التي أدت إلى تحفيز هذه الشركات على تحسين ممارساتها وتقديم منتجات أقل ضررًا للصحة[16].

ثالثاً: مجالات المقاطعة الاقتصادية:

للمقاطعة الاقتصادية مجالات متعدّدة تتوسّع بحسب موارد العدوّ وما يعتمد عليه، وما يخشى منه، ومن هذه المجالات:

أ- الامتناع عن الشراء منهم ومن الشركات الداعمة لهم ومن شركات الدول المؤيّدة لهم، والبيع لهم ولهذه الشركات.

ب- الامتناع عن التعامل الاقتصاديّ معهم عن طريق أيّ نوع من أنواع العقود ومع الشركات الداعمة لهم.

ج- التحذير من التعامل معهم ومع شركاتهم ومع الشركات الداعمة لهم وشركات الدول الداعمة لهم، وبيان حرمة ذلك شرعًا مع ضرورة المقاطعة عقلًا والمصالح المترتّبة عليها للبلدان الإسلاميّة.

د- الحرب الإعلامية، والتقليل من شأن التجارة معهم وبيان مفاسدها العامّة والخاصّة.

ه- إيجاد الأسواق المقاطعة للعدو الصهيوني وشركاته ولسلع الشركات الداعمة له.

إيجاد التجارة المستقلة البديلة، في المنتجات والبضائع والسلع والمواد[17].

رابعاً: أثر مقاطعة المنتجات الإسرائيلية، في دعم القضية الفلسطينية

أثر مقاطعة المنتجات الإسرائيلية:

1. **التأثير على اقتصاد الكيان الصهيوني**: يمكن أن تلحق مقاطعة منتجات الاحتلال الصهيوني وداعميه أضراراً بالغة بالاقتصاد الإسرائيلي، خاصةً إذا كانت الحملة شاملة وتشمل عدة قطاعات اقتصادية. ففقدان الأسواق الدولية والاستثمارات يمكن أن يضعف اقتصاد الاحتلال الصهيوني ويجبره على إعادة النظر في سياساته.

---

[16] عرابي عبدالحي عرابي، المقاطعة الاقتصادية، 25.

[17] ينظر: محمّد همام ملحم – أنس ممدوح الأنصاري، أحكام المقاطعة الاقتصاديّة للكيان الصهيونيّ وداعميه، 18.

2. **تغيير سلوك الشركات:** قد تجبر مقاطعة منتجات الاحتلال الصهيوني وداعميه الشركات على تغيير سلوكها وسياستها لتتفادى الخسائر الاقتصادية. وبالتالي، يمكن أن تؤدي هذه الحملة إلى انسحاب الشركات من التعاون مع الكيان الصهيوني أو تغيير ممارساته بارتكاب جرائم الإبادة بحق الشعب الفلسطيني والاستيطان وسرقة الأراضي الفلسطينية.
3. **تحقيق الضغط السياسي**: يمكن أن تسهم مقاطعة منتجات الاحتلال الصهيوني وداعميه في تحقيق الضغط العالمي على الكيان الصهيوني من أجل تغيير سياسته تجاه القضية الفلسطينية مع تزايد الضغط الدولي والشعبي، يصبح من الصعب على الحكومات والمؤسسات الدولية تجاهل مطالب العدالة وحقوق الإنسان في فلسطين[18].

المبحث الثالث: الحكم الشرعي للمقاطعة الاقتصادية.

قضيّة التعامل الاقتصادي مع الصهاينة المحتلّين والمقاطعة الاقتصادية للكيان المحتلّ ولشركاته وللشركات الداعمة له من القضايا المستجدّة التي تحتاج اجتهادًا جديدًا بسبب ما يحيط بها من ظروف وأحوال مستجدّة، وذلك بعد بيان الأدلّة التي تدلّ على مشروعيّة المقاطعة عمومًا، وبيان أقوال الفقهاء حول أحكام مقاطعة العدوّ المحارب.
وقد دلّت الأدلّة من القرآن، والسنّة، والإجماع، وشرع من قبلنا، والاستصلاح، وسدّ الذرائع على مشروعيّة المقاطعة الاقتصاديّة:

أوّلًا: النصوص من الكتاب والسنّة:

1. الأدلّة من كتاب الله تعالى:

من النصوص الدالّة على مشروعيّة المقاطعة الاقتصاديّة ما يأتي:

أ- في قوله جل وعلا: ﴿إِنَّمَا يَنْهَاكُمُ اللَّهُ عَنِ الَّذِينَ قَاتَلُوكُمْ فِي الدِّينِ وَأَخْرَجُوكُم مِّن دِيَارِكُمْ وَظَاهَرُوا عَلَىٰ إِخْرَاجِكُمْ أَن تَوَلَّوْهُمْ وَمَن يَتَوَلَّهُمْ فَأُولَٰئِكَ هُمُ الظَّالِمُونَ﴾ [سورة الممتحنة: 9]. قال الشافعي: "وكانت الصّلة بالمال، والبرّ، والإقساط، ولين الكلام، والمراسلة: بحكم الله، غير ما نهوا عنه: من الولاية لمن نهوا عن ولايته: مع المظاهرة على المسلمين، وذلك: أنّه أباح برّ من لم يظاهر عليهم: من المشركين، والإقساط إليهم... (ثمّ) ذكر الذين ظاهروا عليهم، فنهاهم: عن ولايتهم. وكأنّ الولاية: غير البرّ والإقساط"[19].
وجه الاستدلال: قتال المسلمين وإخراجهم من ديارهم والمظاهرة عليهم يوجب البراء ممّن قاتلهم وأخرجهم، وقد فعل اليهود في غزة والقدس والضفّة أكثر من هذا، فمقاطعتهم اقتصاديًّا من البراء من الكافرين، والبر بالمؤمنين.

ب- قوله تعالى: ﴿مَا قَطَعْتُمْ مِنْ لِينَةٍ أَوْ تَرَكْتُمُوهَا قَائِمَةً عَلَى أُصُولِهَا فَبِإِذْنِ اللَّهِ﴾ [سورة الحشر: 5]. أخرج البخاريّ عَنِ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، قَالَ: "حَرَّقَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ نَخْلَ بَنِي النَّضِيرِ وَقَطَعَ، وَهِيَ البُوَيْرَةُ" فَنَزَلَتْ: ﴿مَا قَطَعْتُمْ مِنْ لِينَةٍ أَوْ تَرَكْتُمُوهَا قَائِمَةً عَلَى أُصُولِهَا فَبِإِذْنِ اللَّهِ﴾"[20].
وجه الاستدلال: كان النخيل من موارد العدوّ التي تموّلهم وتقوّيهم، ولمّا رأوا النخل والعجوة منها وهي تقطع جزعوا جزعًا شديدًا، ومن شدّة هذا الأمر عليهم أرسلوا إلى النبيّ ﷺ يستنكرون هذا الفعل حيث روى الواقدي أنّه أرسل حُيَيّ إلى رسول الله ﷺ: "يا مُحمّد، إنّك كنت تنهَى عن الفساد، لِمَ تقطع

---

[18] خالد مبارك الدلك، المقاطعة الاقتصادية وأثرها في دعم القضية الفلسطينية، (مقال منشور في صحيفة الجريدة، 23 / 11 / 2023).
[19] أحمد بن الحسين البيهقي، أحكام القرآن للشافعي (مكتبة الخانجي – القاهرة، الطبعة: الثانية، 1414 هـ - 1994 م)، 2/ 193.
[20] صحيح البخاري، كتاب المغازي، باب حديث بني النضير، ومخرج رسول الله ﷺ إليهم في دية الرجلين، وما أرادوا من الغدر برسول الله ﷺ، 5/ 88. رقم الحديث: 4031.

النّخل؟"[21] فبيّنت الآية الكريمة أنّه ليس فسادًا إنّما إصلاحًا من وجه درء الفساد الأكبر لهذا العدوّ الخائن الجبان وإلحاق الخزي به، وفي هذا قال فخر الدين الزيلعي: "ولأنَّ فِي ذَلك كلّه إلحاق الْغَيْظ بِهِم وَكَبتهم وَكَسر شوكتهم وَتَفْرِيق شَملهم فَيكون مَشْرُوعًا، وقد قَالَ اللَّهُ تَعَالَى ﴿وَلا يَطَئُونَ مَوْطِئًا يَغِيظُ الْكُفَّارَ﴾"[22] وينطبق هذا على حكم المقاطعة، إذ فيها قطع لموارد العدو وما يقوّيهم، وإلحاق الغيظ بهم وكبتهم.

ت- قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ جَاهِدِ الْكُفَّارَ وَالْمُنَافِقِينَ وَاغْلُظْ عَلَيْهِمْ وَمَأْوَاهُمْ جَهَنَّمُ وَبِئْسَ الْمَصِيرُ﴾ [التوبة: 73]. قال الإمام الزمخشريّ: "﴿واغلظ عَلَيْهِمْ.. ﴾ في الجهادين جميعًا، ولا تحابِهم"[23].

وجه الاستدلال: أنّ الله تعالى أوجب على المؤمنين جهاد الكفّار إمّا وجوبًا عينيًّا أو كفائيًّا، ومن المعلوم أنّ في جهادهم استباحة لدمائهم وأموالهم، فإلحاق الضرر بهم عن طريق المقاطعة الاقتصاديّة مشروع من باب أولى[24].

ث- قوله تعالى: ﴿مَا كَانَ لِأَهْلِ الْمَدِينَةِ وَمَنْ حَوْلَهُم مِّنَ الْأَعْرَابِ أَن يَتَخَلَّفُوا عَن رَّسُولِ اللَّهِ وَلَا يَرْغَبُوا بِأَنفُسِهِمْ عَن نَّفْسِهِ ذَٰلِكَ بِأَنَّهُمْ لَا يُصِيبُهُمْ ظَمَأٌ وَلَا نَصَبٌ وَلَا مَخْمَصَةٌ فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَلَا يَطَئُونَ مَوْطِئًا يَغِيظُ الْكُفَّارَ وَلَا يَنَالُونَ مِنْ عَدُوٍّ نَّيْلًا إِلَّا كُتِبَ لَهُم بِهِ عَمَلٌ صَالِحٌ إِنَّ اللَّهَ لَا يُضِيعُ أَجْرَ الْمُحْسِنِينَ﴾ [التوبة: 120].

وجه الاستدلال: في المقاطعة الاقتصادية نَيْلٌ من الكفّار وإغاظة لهم، وما كان كذلك فهو محبوب إلى الله تعالى.

2. الأدلّة من السنّة النبويّة الشريفة:

أ- أخرج البخاري -رحمه الله- في صحيحه عن أبي هريرة -رضي الله عنه- قال: "بَعَثَ النَّبِيُّ ﷺ خَيْلًا قِبَلَ نَجْدٍ، فَجَاءَتْ بِرَجُلٍ مِنْ بَنِي حَنِيفَةَ يُقَالُ لَهُ ثُمَامَةُ بْنُ أُثَالٍ، فَرَبَطُوهُ بِسَارِيَةٍ مِنْ سَوَارِي المَسْجِدِ، فَخَرَجَ إِلَيْهِ النَّبِيُّ ﷺ، فَقَالَ: "مَا عِنْدَكَ يَا ثُمَامَةُ؟" فَقَالَ: عِنْدِي خَيْرٌ يَا مُحَمَّدُ، إِنْ تَقْتُلْنِي تَقْتُلْ ذَا دَمٍ، وَإِنْ تُنْعِمْ تُنْعِمْ عَلَى شَاكِرٍ، وَإِنْ كُنْتَ تُرِيدُ المَالَ فَسَلْ مِنْهُ مَا شِئْتَ، فَتُرِكَ حَتَّى كَانَ الغَدُ، ثُمَّ قَالَ لَهُ: "مَا عِنْدَكَ يَا ثُمَامَةُ؟"، قَالَ: مَا قُلْتُ لَكَ: إِنْ تُنْعِمْ تُنْعِمْ عَلَى شَاكِرٍ، فَتَرَكَهُ حَتَّى كَانَ بَعْدَ الغَدِ، فَقَالَ: "مَا عِنْدَكَ يَا ثُمَامَةُ؟" فَقَالَ: عِنْدِي مَا قُلْتُ لَكَ، فَقَالَ: "أَطْلِقُوا ثُمَامَةَ"، فَانْطَلَقَ إِلَى نَجْلٍ قَرِيبٍ مِنَ المَسْجِدِ، فَاغْتَسَلَ ثُمَّ دَخَلَ المَسْجِدَ، فَقَالَ: أَشْهَدُ أَنْ لاَ إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، وَأَشْهَدُ أَنَّ مُحَمَّدًا رَسُولُ اللَّهِ، يَا مُحَمَّدُ، وَاللَّهِ مَا كَانَ عَلَى الأَرْضِ وَجْهٌ أَبْغَضَ إِلَيَّ مِنْ وَجْهِكَ، فَقَدْ أَصْبَحَ وَجْهُكَ أَحَبَّ الوُجُوهِ إِلَيَّ، وَاللَّهِ مَا كَانَ مِنْ دِينٍ أَبْغَضَ إِلَيَّ مِنْ دِينِكَ، فَأَصْبَحَ دِينُكَ أَحَبَّ الدِّينِ إِلَيَّ، وَاللَّهِ مَا كَانَ مِنْ بَلَدٍ أَبْغَضَ إِلَيَّ مِنْ بَلَدِكَ، فَأَصْبَحَ بَلَدُكَ أَحَبَّ البِلاَدِ إِلَيَّ، وَإِنَّ خَيْلَكَ أَخَذَتْنِي وَأَنَا أُرِيدُ العُمْرَةَ، فَمَاذَا تَرَى؟ فَبَشَّرَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَأَمَرَهُ أَنْ يَعْتَمِرَ، فَلَمَّا قَدِمَ مَكَّةَ قَالَ لَهُ قَائِلٌ: صَبَوْتَ، قَالَ: لاَ، وَلَكِنْ أَسْلَمْتُ مَعَ مُحَمَّدٍ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، وَلاَ وَاللَّهِ، لاَ يَأْتِيكُمْ مِنَ اليَمَامَةِ حَبَّةُ حِنْطَةٍ، حَتَّى يَأْذَنَ فِيهَا النَّبِيُّ ﷺ"[25] وفي رواية عند البيهقي مِنْ طَرِيقِ مُحَمَّدِ بْنِ إِسْحَاقَ، عَنْ سَعِيدٍ الْمَقْبُرِيِّ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، قال ثمامة لأهل مكة: "إنّي، والله، ما صبوت، ولكنّي أسلمت وصدقت محمّدًا، وآمنت به، وايم الذي نفس ثمامة بيده لا يأتيكم حبّة من اليمامة، وكانت ريف مكّة، ما بقيت حتّى يأذن فيها محمّد ﷺ. وانصرف إلى بلده، ومنع الحمل إلى مكّة حتّى جهدت قريش، فكتبوا إلى رسول الله ﷺ- يسألونه بأرحامهم أن يكتب إلى ثمامة يخلي إليهم حمل الطعام، ففعل رسول الله ﷺ"[26].

---

[21] محمد بن عمر بن واقد السهمي الواقدي، المغازي، تحقيق: ماردن جونس، (دار الأعلم – بيروت، الطبعة: الثالثة – 1409ه/1989م) 1/ 373.

[22] عثمان بن علي الزيلعي ، تبيين الحقائق شرح كنز الدقائق ومعه حاشية الشِّلْبِيِّ، شهاب الدين أحمد بن محمد، (المطبعة الكبرى الأميرية - بولاق، القاهرة، الطبعة: الأولى، 1313 هـ)، 3/ 244.

[23] محمود بن عمرو الزمخشري، الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل، (دار الكتاب العربي – بيروت، الطبعة: الثالثة - 1407 هـ)، 2/ 290.

[24] ينظر: خالد عبد الرحمن الشمراني ، المقاطعة الاقتصادية تأصيلها الشرعي واقعها والمأمول لها، ، (دار ابن الجوزي للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى- 1426 هـ)، 69.

[25] صحيح البخاري، 5/ 170، رقم الحديث: 4372.

[26] السنن الكبرى للبيهقي، (الطبعة الهندية)، 9/ 66، حديث رقم 18095

وجه الاستدلال: في قول ثمامة رضي الله عنه: "وَاللَّهِ، لاَ يَأْتِيكُمْ مِنَ اليَمَامَةِ حَبَّةُ حِنْطَةٍ، حَتَّى يَأْذَنَ فِيهَا النَّبِيُّ ﷺ" فقد أقسم ثمامة -رضي الله عنه- بأنّه سيمنع بيع الحربيّين الحنطة وغيرها، وهذا التهديد صورة من صور المقاطعة، قال ابن هبيرة في تعليقه على الحديث: "فيه.. جواز قطع المادة عن المشركين حتى يفيئوا إلى أمر الله"[27] ولو كان هذا الفعل غير مشروع لما أقرّه النبيّ ﷺ عليه، ثمّ إنّ ثمامة -رضي الله عنه- جعل أمر المقاطعة وإنهاءها بيد النبيّ ﷺ، وفي أمر النبيّ ﷺ لثمامة بإنهاء المقاطعة بعد أن جهدت قريش وطلبت منه ﷺ إيقاف المقاطعة دلالة على ما هو أعلى من مجرّد الإقرار، فهو يدلّ على اتّفاق ثمامة -رضي الله عنه- مع النبيّ ﷺ وجعل الأمر إليه، ويدلّ أيضًا على أثر المقاطعة، وأنّ فيها إذلال للعدوّ حتّى يصل به الأمر إلى التوسّل من أجل إنهاء المقاطعة، ولا يصحّ الاحتجاج بطلب النبيّ ﷺ من ثمامة إنهاء المقاطعة على عدم مشروعيّتها؛ لأنّ النبيّ ﷺ لم يطلب من ثمامة إنهاء المقاطعة إلّا بعد أن تحقّق المقصود منها، ولأنّ ذلك حصل بعد توسّل قريش للنبيّ ﷺ، وهذا يدلّ على تنازلهم وضعفهم، وأنّ أمر اقتصادهم صار بيد الرسول ﷺ فتحًا وإغلاقًا.

ب- ما جاء في سرايا النبي وغزواته ﷺ لاعتراض قوافل قريش التجاريّة، إذ بعث النبيّ ﷺ سعد بن أبي وقّاص فقال: "اخرج يا سعد حتّى تبلغ الخرّار؛ فإن عيرًا لقريش ستمرّ بك"[28]، وغزا بنفسه في غزوة الأبواء، وخرج في المهاجرين خاصّة يعترض عيرًا لقريش، وغزا أيضًا في غزوة بواط، وخرج ﷺ في مائتين من أصحابه يعترض عيرًا لقريش[29]، وخرج ﷺ لغزوة العشيرة بخميس ومائة من أصحابه وقيل في مائتين من المهاجرين، وخرجوا على ثلاثين بعيرًا يعتقبونها يعترضون عيرًا لقريش ذاهبة إلى الشام، وقد كان جاءه الخبر بفصولها من مكّة فيها أموال قريش[30]، وكان من أسباب غزوة بدر الكبرى طلبه ﷺ عير أبي سفيان التي كانت تحمل أموال قريش، فلمّا سمِع رسولُ اللهِ ﷺ بأبي سفيانَ مُقبِلًا من الشّامِ ندب المسلمين إليهم، وقال: "هذه عيرُ قريشٍ فيها أموالُهم، فاخرجوا إليها لعلَّ اللهَ أن يُنفلكموها"[31].

وجه الاستدلال: ما فعله النبيّ ﷺ من قطع الطريق على تجارة المشركين، ومن السيطرة على قوافلهم ومنع وصولها لهم، يمثّل صورة متقدّمة من صور المقاطعة الاقتصادية.

ت- إقرار النبي ﷺ لأبي بصير تكوين عصابة ممّن أسلموا من قريش واعتراضهم لأيّ بعير خارج من قريش إلى الشام، فكما في نصّ رواية البخاري رحمه الله: "فَجاءَ أبو بَصِيرٍ فَقالَ: يا نَبِيَّ اللَّهِ، قدْ -واللَّهِ- أوْفى اللَّهُ ذِمَّتَكَ؛ قدْ رَدَدْتَنِي إلَيهِمْ، ثُمَّ أنْجانِي اللَّهُ منهمْ، قالَ النَّبيُّ ﷺ: ويْلُ أُمِّهِ مِسْعَرَ حَرْبٍ! لو كانَ له أحَدٌ. فَلَمّا سَمِعَ ذلكَ عَرَفَ أنَّه سَيَرُدُّهُ إلَيهِمْ، فَخَرَجَ حتّى أتى سِيفَ البَحْرِ، قالَ: ويَنْفَلِتُ منهمْ أبو جَنْدَلِ بنُ سُهَيْلٍ، فَلَحِقَ بأَبِي بَصِيرٍ، فَجَعَلَ لا يَخْرُجُ مِن قُرَيْشٍ رَجُلٌ قدْ أسْلَمَ إلّا لَحِقَ بأَبِي بَصِيرٍ، حتّى اجْتَمعتْ منهمْ عِصابَةٌ، فَواللَّهِ ما يَسْمَعُونَ بِعِيرٍ خَرَجَتْ لِقُرَيْشٍ إلى الشَّأْمِ إلّا اعْتَرَضُوا لَها، فَقَتَلُوهُمْ وأَخَذُوا أمْوالَهُمْ"[32].

وجه الاستدلال: إقراره ﷺ لصحابته بأخذ مال الحربيّين وقتلهم، انتصارًا للديانة، وضبطًا للسياسة، وهذا فيه الإفادة بقطع المعاملات التجارية وترسيخ للمقاطعة الاقتصادية.

3. الإجماع:

---

(27) الإفصاح عن معاني الصحاح، ابن هبيرة، 6/ 283.

(28) محمد بن عمر بن واقد الواقدي ، المغازي، تحقيق: مارسدن جونس (دار الأعلمي – بيروت، الطبعة: الثالثة - 1409/1989). 1/ 11.

(29) محمد بن أبي بكر ابن قيم الجوزية، زاد المعاد في هدي خير العباد، (مؤسسة الرسالة، بيروت - مكتبة المنار الإسلامية، الكويت، الطبعة: السابعة والعشرون ، 1415هـ /1994م)، 3/ 148.

(30) زاد المعاد، ابن قيم الجوزية، 3/ 149.

(31) ينظر: عبد الملك، سيرة ابن هشام ابن هشام، تحقيق: مصطفى السقا وإبراهيم الأبياري وعبد الحفيظ الشلبي، (شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر، الطبعة: الثانية، 1375هـ - 1955)،1/ 607. وينظر: أبو محمد الحسين بن مسعود البغوي ، معالم التنزيل في تفسير القرآن = تفسير البغوي، تحقيق: عبد الرزاق المهدي، (دار إحياء التراث العربي –بيروت الطبعة: الأولى، 1420 هـ)، وقال الشيخ عبد الرزاق المهدي: ولبعضه شواهد في الصحيح. 270/2.

(32) صحيح البخاري، كتاب الشروط/ باب الشروط في الجهاد والمصالحة مع أهل الحرب، 3/ 193. رقم الحديث: 2731.

اتّفق علماء الأئمّة الأربعة على عدم بيع ما يتقوّى به العدوّ على المسلمين، ونقل النوويّ الإجماع في مسألة بيع السلاح للحربيّين، فقال: "وَأَمَّا بَيْعُ السِّلَاحِ لِأَهْلِ الْحَرْبِ فَحَرَامٌ بِالْإِجْمَاعِ"[33].

4. شرع من قبلنا:

قوله تعالى: ﴿وَلَمَّا جَهَّزَهُم بِجَهَازِهِمْ قَالَ ائْتُونِي بِأَخٍ لَّكُم مِّنْ أَبِيكُمْ ۚ أَلَا تَرَوْنَ أَنِّي أُوفِي الْكَيْلَ وَأَنَا خَيْرُ الْمُنزِلِينَ * فَإِن لَّمْ تَأْتُونِي بِهِ فَلَا كَيْلَ لَكُمْ عِندِي وَلَا تَقْرَبُونِ﴾ [يوسف: 59-60]. قال النسفي: "أي فإن لم تأتوني به تحرموا ولا تقربوا فهو داخل في حكم الجزاء"[34].

وجه الاستدلال: هذا كلام نبي الله يوسف عليه السلام، ويدخل ضمن شرع من قبلنا، والجمهور على قبوله ما لم يخالف شرعنا، وهذا يدلّ على مشروعيّة منع الكيل لتحقيق مصلحة المسلمين ودرء مفسدة عدوان العدوّ عليهم، فكيف إذا كان هذا العدو مغتصبًا لأقدس مقدّساتهم مع سفكه لدماء الأطفال والنساء والشيوخ وعموم الفلسطينيين.

5. الاستصلاح والمقاطعة الاقتصادية:

قضيّة المقاطعة تدور حول التعامل الاقتصادي مع العدوّ بيعًا وشراء وغير ذلك من أنواع العقود، ومآل هذا التعامل من المصالح والمفاسد، وعند النظر في مآلات التعامل الاقتصادي مع العدوّ المجرم يتبيّن لنا أنّ هذا التعامل يقوّي العدو ويمكّنه من مواصلة العدوان، بل قد يكون فيه دعم عسكريّ لهذا العدوّ المجرم، وفي هذا مفسدة كبيرة واضحة مخلّة بالضروريّ العامّ من حفظ الدين والنفس والمال، والمصلحة في ذلك إن كانت هنالك مصلحة وهي ليست من المصالح المعتبرة أو المرسلة في النظر الشرعيّ بل هي مصلحة ملغاة متوهّمة، فهي مصلحة خاصّة بفئة قليلة من التجّار والمستهلكين، ولا تعدو مرتبة التحسينيّ من حفظ المال إذا سلّمنا جدلًا باعتبارها[35].

6. سدّ الذرائع والمقاطعة الاقتصادية:

ربط العلماء، وبشكل خاصّ علماء المالكيّة، قضية التعامل الاقتصاديّ مع الكفّار بمآل المعاملة وأثرها على الإسلام والمسلمين بحيث لا تؤدّي إلى ظهور الكافرين على المؤمنين أو تقويتهم أو تمكينهم، فمنعوا بيع النصارى ممّا له علاقة بالإعانة على شيء من دينهم، ومن مثال هذا بيعهم اللحوم والأدم والثياب فيما يستخدمونه في أعيادهم؛ لأنّه من التعظيم لشركهم وعونهم على كفرهم، قال ابن الحاج: "لا يحلّ للمسلمين أن يبيعوا للنصارى شيئًا من مصلحة عيدهم، لا لحمًا ولا إدامًا ولا ثوبًا، ولا يعارون دابّة، ولا يعانون على شيء من دينهم؛ لأنّ ذلك من التعظيم لشركهم وعونهم على كفرهم، وينبغي للسلاطين أن ينهوا المسلمين عن ذلك، وهو قول مالك وغيره لم أعلم أحدًا اختلف في ذلك"[36]، وقد استدلّوا بسدّ الذرائع أيضًا في تحريم بيع الحربيّين ما يتقوّون به من سلاح وطعام وسلع: قال الإمام الحطّاب: "يحرّم بيع الحربيّين آلة الحرب من سلاح أو كراع أو سروج أو غيرها ممّا يتقوّون به في الحرب من نحاس، وخرثي... وآلة السفر وماعونه... وأمّا بيع الطعام فقال ابن يونس عن ابن حبيب يجوز في الهدنة، وأمّا في غير الهدنة فلا قاله ابن الماجشون"[37] ثمّ قال بعد أن أورد صورًا أخرى من صور المحرّمات: "والمذهب في هذا سدّ الذرائع"[38].

---

(33) يحيي بن شرف النووي ، المجموع شرح المهذب، (دار الفكر)، 9/ 354.

(34) عبد الله بن أحمد النسفي ، تفسير النسفي (مدارك التنزيل وحقائق التأويل)، حققه وخرج أحاديثه: يوسف علي بديوي، راجعه وقدم له: محيي الدين ديب مستو، (دار الكلم الطيب، بيروت، الطبعة: الأولى، 1419 هـ - 1998 م)، 2/ 121.

(35) محمّد همام ملحم – أنس ممدوح الأنصاري، أحكام المقاطعة الاقتصاديّة للكيان الصهيونيّ وداعميه، 31.

(36) محمّد بن محمد ابن الحاج، ، المدخل، (دار التراث)، 2/ 48.

(37) مواهب الجليل في شرح مختصر خليل، الحطاب، 4/ 254.

(38) المرجع السابق.

هذا، وإذا نظرنا في قضيّة التعامل الاقتصاديّ مع الصهاينة المحتلّين وشركاتهم والشركات الداعمة لهم، فسنجد أنّ تحريم التعامل معهم أولى ممّا أورده الفقهاء من صور التحريم سدًّا للذريعة، فالتعامل معهم يفضي إلى تمكينهم وتقويتهم وتطويل أمد الحرب على المسلمين المستضعفين في غزة وفي عموم فلسطين، ويفضي إلى صبر المجتمع الصهيونيّ وتحمّله وهو مجتمع مترف لا يحتمل انقطاع المؤن والغذاء والموادّ المختلفة أو تضاعف أسعارها، وهذا فيه عون على الفساد في الأرض وما ينجم عن هذا من تدمير العمران وقتل العباد ونشر الفساد في الأرض، فالتعامل معهم يؤدّي إلى مفسدة عظيمة في الدين والنفس والمال، وهو مفضٍ إلى الحرام والفساد، وقد قال ابن تيميّة رحمه الله: "الذرائع إذا كانت تفضي إلى المحرّم غالبًا فإنّه يحرمها مطلقا"[39]. وقال ابن القيّم رحمه الله: "إذا حَرَّمَ الربُّ تعالى شيئًا وله طرق ووسائل تُفْضِي إليه فإنّه يحرّمها ويمنع منها، تحقيقًا لتحريمه، وتثبيتًا له، ومنعًا أن يقرب حِمَاه، ولو أباح الوسائل والذرائع المُفْضِية إليه لكان ذلك نقضًا للتحريم، وإغراءً للنفوس به"[40].

ختاماً:

تعد مقاطعة منتجات الاحتلال الصهيوني وداعميه واجبٌ على كل حرٌ يرفض الاحتلال وهي أمرًا هامٌ لفضح الجرائم والانتهاكات التي يقوم بها الكيان الصهيوني ضد أبناء الشعب الفلسطيني، لذلك يتطلب الأمر التزامًا وتضافراً للجهود من النشطاء والداعمين للقضية الفلسطينية، وكذلك على الأفراد والمجتمعات العمل معًا لتعزيز مبادئ المقاطعة وتوسيع نطاقها، والتأكيد على أهميتها كأداة فعالة لدعم الشعب الفلسطيني ونصرته. إن الالتزام بمقاطعة منتجات الاحتلال وداعميه ليس فقط مسألة اقتصادية، بل هو تعبير عن قيم الإيمان بالحق الفلسطيني ونيل حريته التي يجب أن تكون قوة دافعة للتغيير والتحرك. وللمقاطعة تاريخ طويل في العالم العربي، بعض أسبابها سياسي وكثيرها ديني، وكان آخرها قبل الصراع الأخير في غزة وما دعت إليه مؤسسات لمقاطعة المنتجات السويدية والدنماركية على خلفية حرق المصحف.

المصادر:

1. القرآن الكريم.
2. ابن الحاج، محمد بن محمد بن محمد العبدري الفاسي المالكي ، المدخل، دار التراث.
3. ابن القيم ، محمد بن أبي بكر ، إعلام الموقعين عن رب العالمين، قدم له وعلق عليه وخرج أحاديثه وآثاره: أبو عبيدة مشهور بن حسن آل سلمان، شارك في التخريج: أبو عمر أحمد عبد الله أحمد، السعودية ، دار ابن الجوزي للنشر والتوزيع، ، ط1، 1423 هـ.
4. ابن تيمية، أحمد بن تيمية، مجموع الفتاوى، جمع وترتيب: عبد الرحمن بن محمد بن قاسم رحمه الله ، السعودية ، مجمع الملك فهد لطباعة المصحف ، ١٤٢٥ هـ - ٢٠٠٤م.
5. ابن قيم الجوزية ، محمد بن أبي بكر ، زاد المعاد في هدي خير العباد، لبنان ، مؤسسة الرسالة ، الكويت ، مكتبة المنار الإسلامية، ط27، 1415هـ - 1994م.
6. ابن منظور ، محمد بن مكرم بن على ، أبو الفضل ، جمال الدين ، لسان العرب ، تحقيق: عبد الله علي الكبير- محمد أحمد حسب الله - هاشم محمد الشاذلي ، القاهرة، دار المعارف.
7. ابن هبيرة ، محمد الذهلي الشيبانيّ ، الإفصاح عن معاني الصحاح، تحقيق: فؤاد عبد المنعم أحمد، دار الوطن، 1417هـ.

[39] ينظر: ابن تيمية، الفتاوى الكبرى، 6/ 173.

[40] محمد بن أبي بكر ابن القيم، ، إعلام الموقعين عن رب العالمين، قدم له وعلق عليه وخرج أحاديثه وآثاره: أبو عبيدة مشهور بن حسن آل سلمان، شارك في التخريج: أبو عمر أحمد عبد الله أحمد، (دار ابن الجوزي للنشر والتوزيع، المملكة العربية السعودية، الطبعة: الأولى، 1423 هـ)، 553/4.

8. ابن هشام ، عبد الملك، سيرة ابن هشام ، تحقيق: مصطفى السقا وإبراهيم الأبياري وعبد الحفيظ الشلبي، مصر ، شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده ، ط2، 1375هـ - 1955.
9. البخاري، محمد بن إسماعيل، الجامع المسند الصحيح المختصر من أمور رسول الله ﷺ وسننه وأيامه = صحيح البخاري، تحقيق: محمد زهير بن ناصر الناصر، دار طوق النجاة، ط1، 1422هـ.
10. البغوي ، أبو محمد الحسين بن مسعود ، معالم التنزيل في تفسير القرآن = تفسير البغوي، تحقيق: عبد الرزاق المهدي، لبنان ، دار إحياء التراث العربي ، ط1، 1420 هـ.
11. البيهقي ، أحمد بن الحسين ، أحكام القرآن للشافعي ، مصر ، مكتبة الخانجي ، ط2، 1414 هـ - 1994 م.
12. البيهقي، أبو بكر أحمد بن الحسين، السنن الكبرى وفي ذيله الجوهر النقي، الهند ، مجلس دائرة المعارف النظامية ، ط1 ، 1344 هـ.
13. الحطاب، محمد بن محمد، مواهب الجليل في شرح مختصر خليل، دار الفكر، ط3، 1412هـ - 1992م.
14. الدلك ، خالد مبارك ، المقاطعة الاقتصادية وأثرها في دعم القضية الفلسطينية، صحيفة الجريدة، 23 / 11 / 2023.
15. الرشودي ، تركي بن عبد الله بن فهد ، المقاطعة الاقتصادية وأحكامها في الفقه الإسلامي، السعودية ، بحث تكميلي مقدم لنيل درجة الماجستير في الفقه المقارن بالمعهد العالي للقضاء قسم الفقه المقارن بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، 1424 /1425هـ.
16. الزمخشري ، محمود بن عمرو ، الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل، لبنان ، دار الكتاب العربي – بيروت، ط3 ، 1407 هـ.
17. الزيلعي ، عثمان بن علي ، تبيين الحقائق شرح كنز الدقائق ومعه حاشية الشِّلْبِيِّ، شهاب الدين أحمد بن محمد، مصر ، المطبعة الكبرى الأميرية ، ط1، 1313 هـ.
18. السعدون ، عابد عبد الله ، المقاطعة الاقتصادية تأصيلها الشرعي واقعها والمأمول لها ، الرياض ، دار التابعين للنشر والتوزيع ، ط1 ، 2008م.
19. الشمراني ، خالد عبد الرحمن ، المقاطعة الاقتصادية تأصيلها الشرعي واقعها والمأمول لها ، السعودية ، دار ابن الجوزي للنشر والتوزيع، ط1 ، 1426 هـ.
20. عرابي ، عبدالحي عرابي، المقاطعة الاقتصادية ، مؤسسة السبيل ، ط1 ، 2021م.
21. عمر ، حسين عمر، الموسوعة الاقتصادية، مصر ، دار الفكر العربي ، ط4 ، 1992م.
22. الفيروزآبادي ، محمد بن يعقوب ، القاموس المحيط، تحقيق: مكتب تحقيق التراث في مؤسسة الرسالة بإشراف: محمد نعيم العرقسُوسي ، لبنان ، مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع، 1426هـ.
23. القزويني ، أحمد بن فارس ، مقاييس اللغة، تحقيق: عبد السلام هارون ، دار الفكر، 1399هـ.
24. محمّد همام ملحم – أنس ممدوح الأنصاري، أحكام المقاطعة الاقتصاديّة للكيان الصهيونيّ وداعميه، مجلة المرقاة: العدد الحادي عشر، مجلد 11، 2023.
25. مصطفى ، إبراهيم - الزيات ، أحمد - عبد القادر ، حامد - النجار ، محمد ، المعجم الوسيط، القاهرة ، دار الدعوة.
26. المقاطعة الاقتصادية أداة فعالة في دعم وإسناد الشعب الفلسطيني، نشرة دورية تصدر عن تنسيقية مقاومة الصهيونية والتطبيع، والحملة العالمية لمقاطعة الاحتلال وداعميه. العدد 21.
27. المقريزي ، أحمد بن علي ، إمتاع الأسماع بما للنبيّ من الأحوال والأموال والحفدة والمتاع، تحقيق: محمد عبد الحميد النميسي ، بيروت، دار الكتب العلمية ، 1420 هـ.
28. النسفي ، عبد الله بن أحمد ، تفسير النسفي (مدارك التنزيل وحقائق التأويل)، حققه وخرج أحاديثه: يوسف علي بديوي، راجعه وقدم له: محيي الدين ديب مستو، بيروت ، دار الكلم الطيب، ط1، 1419 هـ - 1998 م.
29. النووي ، يحيى بن شرف ، المجموع شرح المهذب، دار الفكر.

30. الواقدي، محمد بن عمر بن واقد السهمي، المغازي، تحقيق: ماردن جونس، لبنان ، دار الأعلم ، ط3 ، 1409هـ - 1989م.